ورقة سياسات

التحديات الاقتصادية في مصر وتأثيرها على قطاع الأسماك ومقترحات التخفيف من أثارها

إعداد
دكتور أحمد عبد الوهاب برانية
أستاذ إقتصاد الموارد السمكية
معهد التخطيط القومى

2024

الملخص

تواجه مصر تحديات إقتصادية معقدة ناتجة عن عدة عوامل محلية وعالمية تراكمت على مدار السنوات الأخيرة، من أهمها إرتفاع معدل التضخم، الذي أثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين، ونقص العملة الصعبة، مما جعل استيراد السلع الأساسية والمواد الخام أكثر تكلفة وصعوبة. وتراجع قيمة العملة المحلية وإرتفاع مستوى الدين الخارجي والداخلي والعجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى عوامل خارجية كتأثير جائحة كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت على الإمدادات الغذائية وأسعار الوقود على مستوى العالم.

وقد أثرت الأزمة الإقتصادية على قطاعات حيوية فى الإقتصاد المصرى منها قطاع الأغذية والذى يتضمن قطاع ألإنتاج السمكى، والذى يشمل المصايد البحرية، ومصايد البحيرات الشمالية، والبحيرات الداخلية، بالإضافة إلى نهر النيل وبحيرة ناصر والمجارى المائية، والمزارع السمكية، وهذه المسطحات لها أهمية اقتصادية واجتماعية تتمثل في المساهمة في الناتج القومي، وتحقيق ألأمن الغذائي، وإتاحة فرص العمل، وتوفير العملات ألأجنبية من خلال التصدير.

إن أبرز التداعيات الإقتصادية والإجتماعية للأزمة ألإقتصادية على قطاع الإنتاج السمكي تتمثل فيما يلى:

1) زيادة تكاليف ألإنتاج
   - حيث إرتفعت أسعار الأعلاف والتى تمثل نحو 50-60% من تكاليف الإنتاج في المزارع السمكية، وأسعار الطاقة، والقيمة الإيجارية للأراضى المستخدمة كمزارع سمكية، كما إرتفعت تكلفة المعدات، والعديد من المدخلات.ا
   - إرتفعت أسعار الوقود الذى تستخدمه مراكب الصيد، والمحركات وقطع الغيار ومعدات الصيد والتى يتم إستيرادها من الخارج ،مع صعوبة توفير المعدات المستوردة مثل المحركات والشباك، وأنظمة التهوية، والمضخات، بسبب عدم وفرة العملات الأجنبية والقيود المفروضة على الواردات. مما يؤدي إلى عدم القدرة على صيانة وتحديث وحدات الصيد والمزارع السمكية.
2) إنخفاض الطلب بسبب إنخفاض القوة الشرائية للمستهلكين بسبب التضخم، مما جعل تربية الأسماك وأشطة اصيد أقل ربحية. وأصبح من المتوقع توقف عدد من المزارع ووحدات الصيد عن العمل.
3) إنخفاض كمية الواردات وإرتفاع تكاليفها، بسبب نقص العملات ألأجنبية مما يزيد من تحديات الأمن الغذائي ويزيد العبء على المستهلكين.
4) إنخفاض القدرة التنافسية للإسماك المصرية فى الأسواق الخارجية يسبب زيادة تكاليف الإنتاج، وإرتفاع تكاليف الشحن، مما جعل الصادرات السمكية المصرية أقل تنافسية مقارنةً بمصادر أخرى تقدم نفس المنتجات بأسعار أقل.

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية لمواجهة التحديات التى يواجهها الإقتصاد المصرى، تظل هناك حاجة للمزيد من الإجراءات المُكملة للتخفيف من أثار الأزمة الإقتصادية على قطاع ألأسماك، وذلك من خلال:

1) إعادة النظر في أولويات الإنفاق وتوجيه الموارد إلى قطاعات منتجة تساهم في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية مثل المزارع السمكية وترشيد الإدارة البيو إقتصادية للمصايد الطبيعية.

2) توفير دعم حكومي أو تخفيضات ضريبية على الأعلاف والمعدات مما يساعد في خفض تكاليف الإنتاج ويجعل الأسماك أكثر قدرة على المنافسة.
3) توفير تمويل ميسر للصيادين وأصحاب المزارع من صندوق دعم الجمعيات التعاونية، لتجديد المعدات وصيانتها بما يعزز إستدامة القطاع ويزيد من الإنتاج.
4) دعم حملات توعية لتعزيز إستهلاك الأسماك بين الأسر المصرية، مما يساعد في تقليل الفجوة بين العرض والطلب.
5) تشجيع الشركات المحلية على إنتاج الأعلاف بأسعار وجودة مناسبة، مما يساعد فى تخفيف العبء على مزارعى الأسماك ويقلل من الإعتماد على الواردات.
6) تطوير المزارع السمكية بإدخال تقنيات حديثة لرفع كفاءتها وتخفبض تكاليف الإنتاج، وتوفير التمويل مما يساعد فى زيادة الإنتاج من المزارع السمكية وتخفيف الضغط على المصايد الطبيعية.
7) الترويج للصادرات السمكية في الأسواق الإقليمية القريبة لتقليل تكاليف الشحن وتعزيز العوائد بالعملة الصعبة.
8) مراقبة وتنظيم السوق الداخلي لتقليل أنتشار السوق غير المنظم وضمان توفير الأسماك بأسعار معقولة، مع الحفاظ على الجودة.

المحتويات

1) المقدمة
2) أسباب الأزمة الإقتصادية في مصر
3) التحديات الهيكلية في الإقتصاد المصري
4) الموارد السمكية في مصر وأهميتها الإقتصادية والإجتماعية
5) تأثير الأزمة الإقتصادية على إنتاج الأسماك
6) الحلول المقترحة للتخفيف من الآثار

المراجع

الملاحق

(1) مقدمة

تواجه مصر أزمة إقتصادية معقدة ناتجة عن عدة عوامل محلية وعالمية تراكمت على مدار السنوات الأخيرتين مثل إرتفاع معدل التضخم، الذي أثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين، ونقص العملة الصعبة، مما جعل إستيراد السلع الأساسية والمواد الخام أكثر تكلفة وصعوبة. وتراجع قيمة العملة المحلية، وإرتفاع مستوى الدين الخارجي والداخلي، العجز في الميزان التجاري، وتأثيرات جائحة كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت على الإمدادات الغذائية وأسعار الوقود على مستوى العالم.

وقد أثرت الأزمة الإقتصادية على قطاعات حيوية فى الإقتصاد المصرى منها قطاع الأغذية والذى يضم قطاع ألإنتاج السمكى بشقية المزارع السمكية والمصايد الطبيعية، والتى تشمل المصايد البحرية، والبحيرات الشمالية والداخلية، بالإضافة إلى نهر النيل وبحيرة ناصر والمجارى المائية. وهذه الموارد لها أهمية إقتصادية وإجتماعية تتمثل في المساهمة في الناتج القومي، وتحقيق ألأمن الغذائي، وإتاحة فرص العمل، وتوفير العملات ألأجنبية من خلال التصدير. وتهدف الورقة إلى إستعراض التحديات التى يواجهها الإقتصاد المصرى فى ظل هذه الأزمة، وأثارها على قطاع الأسماك، وكيفية التخفيف من آثارها.

(2) أسباب الأزمة الاقتصادية في مصر

تـ رجع أسباب الأزمة الإقتصادية إلى عدة عوامل رئيسية تشمل :

(2-1) إرتفاع معدل التضخم

وهو ألإرتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار، والذى يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد وكمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل، مما يؤثر على قدرة قطاع كبير من المواطنين على تلبية النفقات اليومية على الطعام وغيرها من الإحتاجات، ويضطرهم إلى تعديل سلوكهم للتكيف مع الواقع الجديد بما في ذلك تعديل عادات الإنفاق وغير ذلك.

والتضخم هو أحد التحديات الإقتصادية الأساسية في مصر، حيث إرتفعت معدلاته خلال السنوات الأخيرة بسبب عوامل متعددة مثل ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة تكلفة الواردات. وطبقا لبيانات البنك المركزى المصرى قُدر معدل التضخم بحوالى 5.26% فى اكتوبر 2024، ما ساهم بشكل مباشر في رفع مؤشرات أسعارالسلع الاستهلاكية .

[1] روان شعبان الحلوجى،2024، أبرز التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى، مركز العرب للأبحاث والدراسات

(2-2) تراجع قيمة العملة المحلية

تعرض الجنيه المصري لتراجع كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية، وهو ما أثر سلبًا على القوة الشرائية ورفع تكلفة السلع الأساسية. إن تعويم الجنيه عام 2016كان خطوة نحو تحرير سعر الصرف، لكنه زاد من الضغط على الأسر والمشروعات الصغيرة التي تعتمد على الواردات، ذلك أن تدهور قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، أدى إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة، مما زاد من الأعباء الاقتصادية على الأفراد والشركات.

وخلال عام 2024، شهد الجنيه المصري إنخفاضاً حاداً في قيمته مقابل الدولار والعملات الأجنبية، مدفوعاً بإرتفاع التضخم ونقص النقد الأجنبي. في السوق الرسمية، واستقر الدولار عند حوالي 31 جنيهًا منذ مارس الماضي، إلا أن التوقعات تشير إلى احتمال تخفيض جديد للجنيه ليصل إلى حوالي 40-45 جنيهًا مقابل الدولار بحلول نهاية عام 2024. ويذكر أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء قد إتسعت بشكل كبير، حيث وصل الدولار إلى نحو 63 جنيهًا في السوق غير الرسمية، مما يعكس زيادة الطلب على العملات الأجنبية في ظل محدودية العرض الرسمي.، مما أثر بشكل كبير على مستويات المعيشة[2] .

(2-3) الديون الخارجية والداخلية

يعد إرتفاع مستوى الدين الخارجي والداخلي من أسباب الأزمة الإقتصادية، حيث زادت الحكومة من الإقتراض لتمويل مشروعات البنية التحتية وخطط التنمية. ورغم أن بعض هذه المشروعات لها آثار إيجابية على المدى الطويل، فإن الأعباء المالية تزداد بسبب خدمة الدين المرتفعة، مما يقلل من الموارد المالية التي يمكن إستثمارها في قطاعات أخرى اكثر إنتاجية. وفقاً لبيانات مركز العرب للأبحاث والدراسات السابق الإشارة إليه، بلغ الدين الخارجي لمصر حوالي 9.152 مليار دولار في منتصف عام 2024[3] .

وقد لجأت الحكومة إلى الإقتراض كحل سهل لتمويل العجز وتمويل المشروعات، بدلاً من تعزيز الإيرادات من خلال تحسين بيئة الإستثمار وزيادة الإنتاج المحلي. ورغم أهمية بعض المشروعات، إلا أن التوجه نحو الإقتراض زاد من العبء المالي.

---

[2] المصدر السابق
[3] المصدر السابق

(2-4) الأزمات العالمية وتأثيرها على الإقتصاد المصري

تأثرت مصر بالأزمات الإقتصادية العالمية، مثل جائحة كرونا التي أثرت على السياحة والتحويلات الخارجية من العاملين بالخارج، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية التي رفعت تكاليف إستيراد الحبوب والنفط. هذه الأزمات زادت من تعقيد الوضع الإقتصادي وزادت من الأعباء على ميزان المدفوعات.

(2-5) ضعف التنويع الإقتصادي

تتسم بعض القطاعات الإنتاجية بإنخفاض كفاءتها، مما يضعف تنافسية المنتجات المصرية على الصعيد العالمي ويزيد من عجز الميزان التجاري.

(2-6) البطالة وإنخفاض فرص العمل

مع تزايد عدد السكان، يواجه الإقتصاد تحديات كبيرة في توفير فرص عمل كافية، مما يزيد من البطالة ويؤدي إلى ضغوط إجتماعية وإقتصادية. ويعتبر الإقتصاد المصري غير قادر فى الوقت الحاضرعلى إستيعاب الكم الكبير من الخريجين الجدد، مما يزيد من معدلات البطالة ويؤدي إلى هجرة الأيدي العاملة.

(2-7) إنخفاض مستوى إدارة الموارد

يعد عدم كفاءة إستغلال الموارد (مثل الطاقة والمياه والأراضي الزراعية والموارد السمكية) من بين العوامل التي تزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية في مصر، حيث يؤثر ضعف إدارة الموارد على الإنتاجية ويؤدي إلى إرتفاع التكاليف.

(2-8) غياب الإستراتيجيات الإقتصادية المتكاملة

هناك نقصًا في التخطيط طويل المدى لتنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاعات الإنتاجية، والإتجاه إلى الإعتماد على القطاعات التقليدية مثل السياحة والتحويلات من الخارج لتوفير العملات ألأجنبية، مما يجعل الإقتصاد عرضة للصدمات.

(2-9) إدارة النقد الأجنبي

أدى تحرير سعر الصرف دون وجود إحتياطي نقدي قوي أو سياسات داعمة إلى تدهور سريع في قيمة العملة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الإقتصاد المحلي.

(2-10) إرتفاع الإنفاق الحكومي

بعض الإنفاق الحكومي غير المنتج يزيد من الضغوط المالية، خاصة في ظل الإعتماد الكبير على الاقتراض.

(3) الموارد السمكية في مصر وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر قطاع الثروة السمكية الثروة السمكية أحد القطاعات الهامة فى الإقتصاد المصرى، من حيث المساهمة فى الدخل القومي، وحجم الإستثمارات، وفرص العمل، والمساهمة فى الأمن الغذائى، وتوفير العملات الجنبية من خلال التصدير والتى توضحها المؤشرات الأتية:

مؤشرات عامة:

تتنوع مصادر الإنتاج السمكي في مصر، حيث تتضمن المصايد البحرية (البحر المتوسط، والبحر ألأحمر) ومصايد البحيرات الشمالية (مريوط ، إدكو، البرلس، المنزلة) والبحيرات الداخلية (المرة، التمساح، قناة السويس، قارون، الريان)، المسطحات المائية (الوادي الجديد وبحيرة ناصر)، بالإضافة إلى نهر النيل وبحيرة ناصر والمجاري المائية،(ملحق 1) والمزارع السمكية.

- تقدر مساحة المسطحات المائية المستغلة في الإنتاج السمكي بأكثر من 13 مليون فدان (ثلاث عشر مليون فدان) متضمنة مساحات المزارع السمكية. والتى تبلغ حوالى 359 ألف فدان، منها 179 ألف فدان مزارع مؤقتة (أراضى جارى استصلاحها للزراعة النباتية) ويتم استخدامها بشكل مؤقت في تربية الأسماك خلال فترات غسيل التربة من الأملاح، وهذه المساحة تمثل حوالى 50% من مساحة المزارع المستغلة في الاستزراع السمكي. وتقدر مساحة المزارع السمكية الدائمة الأهلية والحكومية وهى أراضى غير صالحة للاستزراع النباتى بحوالى 180 ألف فدان يتركز معظمها في اقليم دلتا النيل[4]

الإنتاج[5]

قدر إجمالي الإنتاج في عام 2021 من جميع المصادر بأكثر من2 مليون طن، ساهمت المزارع السمكية بحوالى 90%، وهي بذلك تعتبر المصدر الرئيسي للإنتاج حيث تطورت بمعدلات سريعة خلال العشر سنوات الأخيرة. (ملحق رقم 2، جدول1).

- قدرت قيمة الانتاج من جميع الموارد بحوالى 3.566 مليارجنيه.
- قدرت قيمة الانتاج من المصايد الطبيعية بحوالى 15مليارجنيه، والمزارع السمكية بجوالى 51 مليار جنيه.
- ساهم القطاع السمكي بأكثرمن 10% من الدخل القومى الزراعى عام 2021.(ملحق رقم 2، جدول 6)

[4] **كتاب الإحصاءات السنوية 2022، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.**
[5] **المصدر السابق**

الاستثمارات[6]

- تقدر قيمة الاستثمارات المباشرة في المصايد الطبيعية بحوالي 1410 مليون جنيه تتركز في بند واحد فقط هو أسطول الصيد، والذى يتكون من 4490 مركب آلي، 135 ألف مركب غير آلى (ملحق رقم 2 جدول 4) وأن هذه الاستثمارات ساعدت على ضخ استثمارات إضافية حكومية وخاصة تتمثل في موانى الصيد والخدمات المساعده مثل ورش الإصلاح والصيانة، وتصنيع معدات الصيد، ومصانع، وثلاجات الحفظ، ووحدات تصنيع الأسماك، ووسائل النقل والتسويق وغيرها والتى لم نتمكن من حصرقيمتها.
- يقدر حجم الاستثمارات في الاستزراع السمكي والأنشطة المساعدة التي أمكن حصرها بأكثر من 016.10مليار جنيه (بدون الاستثمارات في المشروعات القومية الكبرى في غليون ومنطقة قناة السويس وغيرها) موزعة كالتالى:
  - ❖ المزارع السمكية 8616 مليون جنيه
  - ❖ المفرخات السمكية 800 مليون جنيه
  - ❖ مصانع الأعلاف 600 مليون جنيه

فرص العمل[7]

- توفر المصايد الطبيعية حوالى 123 ألف فرصة عمل مباشرة تتمثل في عمالة الصيد بالإضافة إلى حوالى 500 ألف فرصة عمل في القطاعات الخدمية والمساعدة الأخرى.
- يقدر حجم العمالة في أنشطة الاستزراع السمكي والأنشطة المساعدة التى أمكن حصرها بحوالى 83400 عامل موزعه كالآتى:
  - ❖ عمالة مباشرة في المزارع السمكية 72000 عامل
  - ❖ عمالة في المفرخات السمكية 6400 عامل
  - ❖ عمالة في مصانع الأعلاف 5000 عامل

[6] **الإتحاد التعاونى للثروة المائية**
[7] **المصدر السابق**

الصادرات[8]

تعتبر الصادرات السمكية من مصادر الدخل الهامة، حيث تُصدّر مصر جزءًا من إنتاجها إلى أسواق عربية وأوروبية. وبلغت كمية صادرات الأسماك المصرية حوالى 28 ألف فى عام 2021. (ملحق رقم 2 جدول 2).

المساهمة فى الأمن الغذائى[9]

ساعد النمو الكبير في إنتاج الأسماك على تحقيق مستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي، حيث تغطى الأسماك اكثر من 90% من إحتياجات الإستهلاك المحلى، والذى يرجع الى النمو الكبير فى قطاع الإستزراع السمكى والذى يساهم بحوالى 85% من إجمالى الإنتاج. ويعكس هذا المعدل قدرة قطاع الأسماك على تالبية الإحتياجات المتزايدة مما يساهم فى تقليل الإعتماد على الإستيراد.

وتوفر الموارد السمكية إمدادات غذائية للسكان قدرت بحوالي 20 كجم للفرد عام 2021. يمثل حوالى 14% من أجمالي البروتين الحيوانى المستهلك. كما ان الأسماك مصدر رئيسى للبروتينات والدهون الصحية فى النظام الغذائى المصرى، مما يساهم في تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، خاصة في المناطق الريفية، حيث يعتمد السكان على الأسماك كمصدر غذائي أساسي. وأن نسبة الإكتفاء الذاتى من الأسماك تقدر بحوالى 90%.

(4) تأثير الأزمة الاقتصادية على انتاج الأسماك

أثرت المحددات الإقتصادية السابقة على قطاعات حيوية فى الإقتصاد المصرى منها قطاع الأغذية والذى يتضمن قطاع الإنتاج السمكى بشقية المزارع السمكية والمصايد الطبيعية، حيث زادت تكاليف الإنتاج وإنخفض العائد بسبب تراجع الطلب نتيجة إنخفاض القوة الشرائية للمستهلكين.

أولا: تأثير الأزمة على المزارع السمكية[10]

- يعتمد إنتاج الأسماك في المزارع السمكية بشكل كبير على الأعلاف التي يتم إستيراد جزء كبير منها، وبالتالي تتأثر بأسعار الصرف وتقلبات العملات. نتيجة لذلك إرتفعت أسعار الأعلاف بشكل كبير. وتشير التقديرات إلى أن أسعار الأعلاف قد ارتفعت بأكثر من 40-60% خلال الأعوام الأخيرة، ولما كانت الأعلاف تمثل نحو 50-60% من تكاليف الإنتاج في المزارع السمكية، فإن إرتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج.

[8] **كتاب الإحصاءات السنوية 2022- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، كتاب الإحصاءات السمكية السنوى**
[9] **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد الثلاثون، العدد الأول، مارس ٢٠٢١**
[10] **رئيس الجمعية التعاونية للإستزراع السمكى بالفيوم**

- كما إرتفعت أسعار الطاقة (الكهرباء والسولار، حيث زادت أسعار الكهرباء بنسبة 100%)، وإرتفعت القيمة الإيجارية للأراضى المستخدمة كمزارع سمكية بنسبة تزيد عن 50%، وأرتفعت تكلفة المعدات والصيانة بنسبة تتراوح بين 30-50%، مما أثر على قدرة المزارعين على صيانة المزارع السمكية وتحديثها، كما يواجه أصحاب المزارع السمكية صعوبة في الحصول على المعدات اللازمة مثل الشباك، وأنظمة التهوية، والمضخات، ومع إرتفاع تكاليفها وتأخر استيرادها بسبب القيود المفروضة على الواردات. مما يؤدي إلى عدم القدرة على صيانة وتحديث المزارع، كما أن إرتفاع تكاليف الأدوية والمعدات اللازمة لتربية الأسماك زادت من تكاليف ألإنتاج. كل هذه العوامل أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة تتراوح بين 50-70% مقارنة بالفترة السابقة للأزمة، مما يعني أن صافي أرباح المزارعين قد إنخفض بشكل كبير، ومع إنخفاض الطلب بسبب إنخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، جعل تربية الأسماك أقل ربحية. وأصبح من المتوقع خروج عدد من المزارع من النشاط.

ثانيا: تأثير الأزمة على المصايد الطبيعية[11]

- يعتبر الوقود من المتطلبات الأساسية للصيادين الذين يعتمدون على القوارب في عمليات الصيد. ومع إرتفاع أسعار الوقود، ترتفع تكاليف عمليات الصيد، ومع إتخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين يضطر بعض الصيادين على تقليل أنشطة الصيد أو حتى التوقف عن العمل، ما يؤثر على حجم الإنتاج الإجمالي.
- إن محركات سفن الصيد الألية وكذلك معظم معدات الصيد يتم إستيرادها، ومع إرتفاع أسعار العملات الأجنبية إرتفعت تكاليف ألإنتاج. وفى بعض الحالات تقل القدرة على توفيرهذه العملات مما يؤدى إلى التوقف عن العمل. كما أنه فى ظل موسمية ألإنتاج وإنخفاض قدرة الموارد السمكية على التجدد لأسباب مختلفة، تنخفض الطاقة الإنتاجية لوحدات الصيد مما قد يضطرها للتوقف عن الصيد بسبب عدم قدرتها على تغطية تكالف ألإنتاج.
- مع إرتفاع تكاليف الصيد وتراجع الطلب يضطر الكثير من الصيادين إلى تقليل عدد رحلات الصيد، أو حتى التوقف عن العمل فى نهاية مواسم الصيد، بسبب إنخفاض الإنتاج، ومع تراجع الدخل أصبح الصيد مهنة غير مستقرة، حيث إن الكثير من الصيادين لا يستطيعون تأمين دخل ثابت، مما يجعلهم عرضة للضغوط الاقتصادية ويزيد من خطر الفقر والهجرة للبحث عن فرص أخرى.

[11] رئيس الجمعية التعاونية لأصحاب السفن الألية بالسويس، ورئيس الجمعية التعاونية للصيادين بالإسكندرية

ثالثا: تأثير الأزمة على الواردات:

تعتمد مصر على أستيراد بعض أنواع الأسماك لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب. ومع نقص العملة الأجنبية، إنخفضت كمية الواردات وأرتفعت تكاليفها، مما يزيد من تحديات الأمن الغذائي ويزيد العبء على المستهلكين.

رابعا: تأثير الأزمة على إستهلاك الأسماك:

يعاني المستهلكون من تأثير التضخم المستمر، مما يؤدي إلى تراجع قدرتهم الشرائية. حيث أن الأسماك التي كانت تعتبر بديلاً اقتصادياً للحوم الحمراء، أصبحت الآن مرتفعة الثمن نسبيًا للعديد من الأسر، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل أرخص أو خفض إستهلاك الأسماك، والإتجاه إلى المنتجات الأقل تكلفة مثل الأسماك المعلبة أو المجمدة، وهذه المنتجات تكون في الغالب مستوردة، وقد تتأثر هي الأخرى بنقص العملة الصعبة. وقد أدى الإرتفاع في الأسعار إلى إنخفاض الطلب الداخلي، خاصة بين الطبقات المتوسطة والدنيا، التي باتت تركز على شراء السلع الأساسية الأرخص سعراً. ويقدر أن الطلب المحلي على الأسماك قد انخفض بنسبة تتراوح بين 10-15% نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين[12] .

خامسا: توسع السوق غير المنظم

أدى ارتفاع أسعار الأسماك إلى زيادة الإعتماد على السوق غير المنظم، حيث تباع الأسماك بأسعار أقل، ولكن غالباً ما تكون الجودة أو سلامة المنتجات غير مضمونة. هذا التوجه يلبي إحتياجات شريحة من المستهلكين الذين لا يستطيعون تحمل إرتفاع الأسعار ة، ولكنه يعرضهم في بعض الأحيان لمخاطر صحية

سادسا: تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة الخارجية للأسماك

- **تراجع القدرة على الاستيراد**

بسبب نقص العملة الصعبة، تواجه مصر صعوبة في تمويل واردات الأسماك، خاصة الأنواع التي لا يتم إنتاجها محليًا بكميات كافية أو التي يحتاجها السوق المحلي. مما يؤدي ذلك إلى نقص في بعض الأصناف المستوردة التي كانت تلبي جزءًا من الطلب، مما زاد من الضغط على الإنتاج المحلي.

- **ارتفاع تكاليف الاستيراد**

[12] **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الواحد الثلاثون- العدد الأول- مارس ٢٠٢١**

مع إنخفاض قيمة الجنيه المصري، إرتفعت تكلفة الواردات بشكل كبير، مما جعل الأسماك المستوردة أعلى تكلفة. وقد أدى ذلك إلى إنخفاض حجم الواردات، والتركيز فقط على إستيراد الأنواع الأكثر طلبًا أو الضرورية، مما أسهم في تقليل الخيارات المتاحة في السوق المحلي.

- **تحديات أمام الصادرات**

كانت مصر تصدر جزءًا من إنتاجها السمكي إلى بعض الأسواق الإقليمية والعالمية، ولكن الأزمة الاقتصادية أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما أثر على القدرة التنافسية لأسعار الأسماك المصرية في الأسواق الخارجية. ومع إرتفاع تكاليف الشحن والنقل، أصبحت الصادرات السمكية المصرية أقل تنافسية مقارنةً بمصادر أخرى تقدم نفس المنتجات بأسعار أقل.

- **قيود في الوصول إلى أسواق جديدة**

تؤدي الأزمة الاقتصادية أيضاً إلى صعوبة توسيع الصادرات السمكية المصرية إلى أسواق جديدة، حيث تتطلب عملية التصدير إستثمارات في التسويق والتكيف مع معايير الجودة العالمية، وهي أمور أصبحت مكلفة بشكل متزايد في ظل الضغوط المالية الحالية.

(5) المقترحات لتخفيف آثار الأزمة على إنتاج وإستهلاك الأسماك

على المسؤولين أن يعيدوا النظر في أولويات الإنفاق وتوجيه الموارد إلى قطاعات منتجة تساهم في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

توفير دعم حكومي أو تخفيضات ضريبية على الأعلاف والمعدات مما يساعد في خفض تكاليف الإنتاج ويجعل الأسماك أكثر قدرة على المنافسة:

- توفير تمويل ميسر للصيادين وأصحاب المزارع من صندوق دعم الجمعيات التعاونية، لتجديد المعدات وصيانة القوارب مما يعزز إستدامة القطاع ويزيد من الإنتاج.
- مراقبة وتنظيم السوق الداخلي لتقليل إنتشار السوق غير المنظم وضمان توفير الأسماك بأسعار معقولة، مع الحفاظ على الجودة.
- دعم حملات توعية لتعزيز إستهلاك الأسماك بين الأسر المصرية، مما يساعد في تقليل الفجوة بين العرض والطلب.
- تشجيع الشركات المحلية على إنتاج الأعلاف بأسعار وجودة مناسبة مما يساعد فى تخفيف العبء على مزارعى الأسماك ويقلل من الإعتماد على الواردات.

- ❖ تطوير المزارع السمكية بإدخال تقنيات حديثة لرفع كفاءتها وتخفبض تكاليف الإنتاج (مثل الطاقة الشمسية لخفض تكاليف الوقود) وتوفير التمويل مما يساعد فى زيادة الإنتاج من المزارع السمكبة وتخفيف الضغط على المصايد الطبيعية.
- ❖ الترويج للصادرات السمكية في الأسواق الإقليمية القريبة لتقليل تكاليف الشحن وتعزيز العوائد بالعملة الصعبة.

ملحق (1)
خريطة المسطحات المائية

ملحق (2)

الجداول (كتاب الإحصاءات السمكية السنوى 2021)

جدول 1-1: اجمالى كمية وقيمة الانتاج عام 2021 مقارن بعام 2020

Total quantity and value of catch, 2021 compared to 2020:Table 1-1

Source/Statement	Quantity & Value	%	مقدار التغير Amount of change	2021	2020	الكميه والقيمه	المصدر\ البيان
Natural fisheries	Qua. / MT	1.69	7086	425769	418683	الكميه بالطن	المصايد الطبيعيه
	Value / 1000 EGP	10.04	1399268	15336477	13937209	القيمه بالالف جنيه	
Aquaculture	Qua. / MT	-0.99	-15707	1576189	1591896	الكميه بالطن	الاستزراع السمكى
	Value / 1000 EGP	6.4	3069851	51016894	47947044	القيمه بالالف جنيه	
Gross Total	Qua. / MT	-0.43	-8621	2001958	2010579	الكميه بالطن	الاجمالى العام
	Value / 1000 EGP	7.22	4469119	66353371	61884252	القيمه بالالف جنيه	

جدول 1-2: اجمالى كمية الصادرات والواردات من الاسماك عام 2021 مقارن بعام 2020

Total quantity of Exports and Imports of Fish, 2021 compared to 2020:Table 1-2

Statement	Quantity	%	مقدار التغير Amount of change	2021	2020	الكميه	البيان
Exports	Qua.\ MT	-0.17	-48	28066	28114	الكميه بالطن	الصادرات
Imports	Qua.\ MT	28.56	85595	385339	299745	الكميه بالطن	الواردات

جدول 1-3: المتوسط السنوى لنصيب الفرد من الاسماك عام 2021 مقارن بعام 2020

Annual average share per Capita of Fish, 2021 compared to 2020:Table 1-3

Statement	نصيب الفرد كجم فى السنه عام 2021 Annual share per capita / kg - 2021	نصيب الفرد كجم فى السنه عام 2020 Annual share per capita / kg - 2020	البيان\ السنه
Available of domestic prod. (1)	19.34	19.7	المتاح من المحلى
Total available for consumption (2)	23.12	22.68	اجمالى المتاح للاستهلاك

جدول 1-4: عدد مراكب الصيد الاليه والشراعيه العامله وبطاقات الصيد عام 2021 مقارن بعام 2020

No. of working fishing machinery, and sailing boats and fishing licenses, 2021 compared to : Table 1-4 2020

Year/ Statement	عدد بطاقات الصيد No. of Fishing Licenses	عدد المراكب No. Boats		السنه \ البيان
		الشراعيه Sailing	الاليه Machinery	
2020	29214	17215	4643	2020
2021	31322	22943	4847	2021

جدول 1-5: عدد اعضاء الجمعيات التعاونيه للثروه المائيه واجمالى رأس المال عام 2021 مقارن بعام 2020

No. of members of cooperative associations of water resources, and gross capital, 2021 compared to 2020:Table 1-5

Year/ Statement	اجمالى رأس المال بالجنيهTotal Capital / EGP	عدد الاعضاءNo. of Members	السنه | البيان
2020	2301893	95933	2020
2021	2403772	98823	2021

جدول 1-6: مساهمة القطاع السمكى فى الدخل القومى الزراعى عام 2020

Contribution of fish sector in national agriculture income - 2020:Table 1-6

Statement	%	صافى الدخل بالمليون جنيه Net Income /million EGP	%	مستلزمات الانتاج بالمليون جنيه production tools /million EGP	%	القيمه بالمليون جنيه Amount /million EGP	البيان
Plant	73.94	269793	22.52	51968	54.02	321761	النباتى
Animal	16.32	59540	65.66	151512	35.43	211052	الحيوانى
Fish	9.75	35567	11.82	27286	10.55	62853	السمكى
Gross Total	100	364900	100	230766	100	595666	الاجمالى العام

المراجع

أولا: باللغة العربية

1- أحمد عبد الوهاب برانية، مشروعات المزارع السمكية الكبرى، أرئ في التخطيط والتنمية رقم 9- معهد التخطيط القومى،2017

2- أحمد عبدالوهاب برانية، محمد على نصار، ألأدارة البيوإقتصادية للمصايد مع التطبيق على مصايد خليج السويس، مذكرة خارجية رقم 1388، معهد التخطيط القومى، 1984.

3- صلاح الدين مصيلحى على، رئيس جهاز تنمية البحيرات والثروة السمكية، أهم ملامح وإتجاهات تنمية الثروة السمكية في ضوء إستدامة التنمية الزراعية المستدامة 2030، إصدار سنة 2021.

4- روان شعبان الحلوجى، أبرز التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى، مركز العرب للأبحاث والدراسات، 2024.

5- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، كتاب ألإحصاءات السمكية السنوى 2021.

6- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد الثلاثون، العدد الأول، مارس ٢٠٢١

7- نشرات البنك المركزى، أعداد مختلفة

8- مركز معلومات مجلس الوزراء، القاعدة القومية للدراسات، 2024

9- الإتحاد التعاونى للثروة المائية، سجلات

10-بعض رؤساء الجمعيات التعونية للصيادين وأصحاب المزارع السمكية، مقابلات شخصية

ثانيا: باللغة الإنجليزية

The State of World Fisheries and Aquaculture, FAO, 2022

SUMMEY

Egypt faces complex economic challenges resulting from several local and global factors that have accumulated over the past year. These include, the high inflation rate, which has directly affected purchasing power, the shortage of hard currency, which has made importing basic goods and raw materials more expensive and difficult, the decline in the value of the local currency, the high level of external and domestic debt, the trade balance deficit. Also, the external factors such as the Corona pandemic, and the Russian-Ukrainian crisis that affected food supplies and fuel prices worldwide.

The economic crisis has affected vital sectors of the Egyptian economy, including the food sector, which includes the fish production, from the marine fisheries, northern lakes and inland lakes, Nile River, Lake Nasser, waterways, and fish farms. These resources have economic and social importance, represented in contribution to the national product, achieving food security, providing job opportunities, and providing foreign currencies through exports.

The most prominent economic and social repercussions of the economic crisis on the fish production sector are as follows:

1- Increase in production costs

These include, increase feed prices, which represent about 50-60% of production costs in fish farms, energy prices, the rental value of lands used as fish farms, and the prices of equipment and many other inputs. Also the costs of fishing operations have increased due to the increase in fuel prices, that forcing some fishermen to reduce fishing activities or stop working, which affects negatively the fish production.

2- Difficulty in providing the necessary equipment such as engines, nets, ventilation systems, and pumps, which are imported due to the difficulty of providing foreign currencies and restrictions imposed on imports. This leads to the inability to maintain and improve fishing units and fish farms.

3- Decrease in demand due to the decrease in the purchasing power of consumers due to inflation, making fish farming and fishing activities less profitable. It is expected that a number of farms and fishing units will stop working.

4- The decrease in the quantity of imports and the increase in their costs, due to the shortage of foreign currencies, which increases the challenges of food security and increases the burden on consumers.

Despite the efforts made by the Egyptian government to confront the challenges facing the Egyptian economy, there is still a need for more complementary measures to confront these economic challenges. This is done through:

- Reviewing spending priorities and directing investments to productive sectors that contribute to providing job opportunities and increasing productivity.
- Providing government support or tax reductions on feed and equipment, this helps reduce production costs and makes fish more competitive.
- Providing soft financing to fishermen and farm owners from the Cooperative Societies Support Fund, to renew equipment and maintain boats, which enhances the sustainability of the sector and increases production.
- Supporting awareness campaigns to promote fish consumption among Egyptian families, which helps reduce the gap between supply and demand.

- Encouraging local companies to produce feed at reasonable prices and quality, which helps reduce the burden on fish farmers and reduces dependence on imports.
- Developing fish farms by introducing modern technologies to raise their efficiency and reduce production costs, supporting feed, and providing financing, which helps increase production from fish farms and reduce pressure on natural fisheries.
- Promoting fish exports in nearby regional markets to reduce shipping costs and enhance returns in hard currency.
- Monitoring and regulating the domestic market to reduce the spread of the unregulated market and ensuring the provision of fish at reasonable prices, while maintaining quality.